



أولويات للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2021

المركز السوري للعدالة والمساءلة
سبتمبر 2021



في إطار التحضيرات للأسبوع المقبل رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، يعكف المركز السوري للعدالة والمساءلة على تحديد أولوياته على صعيد كسب التأييد. ويأمل المركز بأن تنتهز الدول الأعضاء الفرصة المقدمة من الجمعية العامة لممارسة الضغط على الحكومة السورية، وحلفائها، والدول المستضيفة للاجئين بخصوص المسائل الملحة لحقوق الإنسان، وأن تتاح الفرصة لمنظمات المجتمع المدني السورية للتفاعل بصورة كاملة مع الدول الأعضاء، بالرغم من ضرورة الالتزام بالقيود التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩.

خلال الأسبوع رفيع المستوى، يحث المركز السوري للعدالة والمساءلة المبعوث الخاص والدول الأعضاء على أن تتضافر جهودهم حول الأولويات التالية:

- منع العودة القسرية إلى سوريا - ٢
- الضغط على الحكومة السورية وروسيا لتقديم معلومات حول المعتقلين والمفقودين - ٤
- تتبّع وضع حقوق الإنسان عن كُتب في الشمال الغربي من سوريا - ٥

المركز السوري للعدالة والمساءلة هو منظمة غير ربحية بقيادة سورية، ومتعددة مصادر الدعم. ويتطلع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدل واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون - حيث يعيش المواطنون من جميع مكونات المجتمع السوري في سلام. ويعزز المركز عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة في سوريا من خلال جمع التوثيق وحفظها وتحليل البيانات وفهرستها، وتعزيز الخطاب العام حول العدالة الانتقالية داخل سوريا وخارجها. ولمعرفة المزيد يُرجى زيارة

منع العودة القسرية إلى سوريا

منذ العام ٢٠١١، فرّ ٦. ٥ مليون سوري من ويلات الحرب والملاحقة الأمنية بحثاً عن ملجأ في دولة أخرى. ويواجه اللاجئون العائدون خطر الاعتقال التعسفي والتعذيب لمجرد قرارهم بمغادرة البلاد. ويحدث ذلك في الواقع بصرف النظر عن وضعهم الشخصي، بما في ذلك العمر، والنوع الاجتماعي، والأصل الجغرافي داخل سوريا. ولا توجد طريقة لضمان سلامة العائدين، ويتوجب على كافة الدول المستضيفة بموجب القانون الدولي توفير الحماية للسوريين داخل حدودها وعدم إجبارهم أو إكراههم على العودة إلى سوريا قبل الأوان أو ترحيلهم إلى دول أخرى تتعرض فيها صحتهم وسلامتهم للخطر.

وعلى الرغم من هذه المخاطر، شهدت إجراءات حماية اللاجئين تراجعاً مع تجاهل الدول المستضيفة لالتزاماتها. فقد قامت الدانمارك مؤخراً بإلغاء وضعية اللجوء لأكثر من ٢٠٠ لاجئ وتنظر في القيام بذلك مع آلاف آخرين. كما اعتبرت السويد أن أجزاءً كبيرةً من سوريا أصبحت الآن آمنةً للعودة، مما يعرض وضع الآلاف من طالبي اللجوء للخطر. وتعتبر عمليات الترحيل التعسفي شائعةً في تركيا، حيث يُصنف العديد من اللاجئين على أنهم «ضيوف»، مما يسمح للسلطات بوقف إجراءات الحماية للاجئين. علاوةً على ذلك، تحاول بعض الدول تصدير التزاماتها بخصوص اللجوء من خلال تحويل المسؤولية إلى دول أخرى، في محاولة منها لتجنب الالتزامات القانونية الدولية. حيث قامت الدانمارك بالفعل بسن تشريع يسمح لها بترحيل اللاجئين إلى دول أخرى، مثل راوندا، لمدة زمنية غير محددة أثناء عملية مراجعة طلبات اللجوء، إلا أن الاتحاد الأفريقي يستحق الإشادة لرفضه لتلك السياسة. كذلك، يواجه اللاجئون الفارون من سوريا انتهاكات خطيرة عند الوصول، وخصوصاً على طول الحدود اليونانية والتركية.

وتشكّل الإجراءات المتخذة من قبل الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس) بخصوص صدّ المهاجرين انتهاكاً لحقوق الإنسان والتي يجب التحقيق فيها من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

على الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة:

- وقف أية عمليات ترحيل للاجئين وطالبي اللجوء السوريين إلى سوريا ودول أخرى مثل تركيا وراوندا وروسيا؛
- تحديث كافة سياسات اللجوء لتوضيح أن سوريا لا تُعدّ آمنةً للعودة وضمن إجراء أية تحديثات في المستقبل بالتشاور مع المجتمع المدني السوري ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛
- تعليق ممارسات الاعتقال والتي يتم بموجبها احتجاز اللاجئين الذين لا يخططون للعودة إلى سوريا في مراكز الترحيل مُدد غير محددة؛
- على دول الاتحاد الأوروبي ممارسة الضغط على الدانمارك والنرويج والسويد لإنهاء عملية إعادة تقييم طلبات اللجوء السورية والتقيد بمبدأ عدم الإعادة القسرية؛
- تشجيع إجراء التحقيقات واتخاذ الإجراءات القضائية، من قبل البرلمان الأوروبي، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومكتب مكافحة التحايل الأوروبي، والمحكمة الجنائية الدولية، بخصوص عمليات الصدّ العنيفة ضد المهاجرين على الحدود الأوروبية، بما في ذلك من قبل الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل.

الضغط على الحكومة السورية وروسيا لتقديم معلومات حول المعتقلين والمفقودين

أصبح الآلاف من السوريين في عداد المفقودين أثناء النزاع، والذين تعرّض معظمهم للاختفاء القسري من قبل الحكومة السورية. ويجب أن يأتي مصير هؤلاء المعتقلين، والذين يواجهون ظروفًا مروعةً وتعذيباً وربما إعدامات خارج نطاق القضاء داخل مرافق الاعتقال، في صلب أية جهود لمعالجة النزاع في سوريا. حيث يجب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وينبغي منح اللجنة الدولية للصليب الأحمر كامل الحرية في الوصول إلى مرافق الاعتقال، كما يجب جعل سجلات المحتجزين طوال فترة النزاع علنيةً. وسيطلب تنفيذ هذه الخطوات تعاوناً من جانب الحكومة السورية، وعلى الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بالتالي التركيز على ممارسة الضغط على كل من الحكومة السورية وروسيا.

على الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة:

- إصدار قرار خاص وقائم بذاته من مجلس الأمن الدولي لطلب معلومات حول مصير المفقودين في سوريا؛
- تعيين ممثل عن الأمم المتحدة لتقديم تحديثات منتظمة لمجلس الأمن الدولي حول قضية المفقودين والمعتقلين في سوريا؛
- دعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قيادة جهود الوصول إلى مواقع الاعتقال، وإعادة ربط المعتقلين بعائلاتهم، وإجراء تحقيق حول الذين لم يتم تحديد مصيرهم حتى الآن.

تتبع وضع حقوق الإنسان عن كتب في الشمال الغربي من سوريا

لا يزال المدنيون في الشمال الغربي من سوريا يتعرضون للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، ومصادرة الممتلكات، والتجنيد المجحف للقتال كمرتزقة. ويرتكب الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا والمليشيات الحليفة، بما في ذلك فصائل أحرار الشرقية وفرقة السلطان سليمان شاه، الإعدامات خارج نطاق القضاء، والاعتقال التعسفي، والاعتصاف، والنزوح القسري. كما تشارك هذه الجماعات المسلحة في [التجنيد الاستغلالي للمقاتلين المرتزقة](#) من مخيمات النازحين، حيث يتم استهداف المستضعفين منهم، بما في ذلك القُصّر، مع القيام بذلك في الغالب بالاحتلال على عائلاتهم. وعلى أساس تلك الانتهاكات والتجارة الدولية في [السلع](#) المنهوبة، تمكنت فصائل الجيش الوطني السوري من تحصيل ثروات وممتلكات هائلة في سوريا وتركيا.

وبينما يتركز الاهتمام الدولي بشكل صائب على الجرائم المرتكبة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، يتوجب أيضاً على الدول الأعضاء اتخاذ خطوات ملموسة ليس فقط لتحقيق الاستقرار في الشمال الغربي، بل الحد أيضاً من سلطة المليشيات الإجرامية، والتي تخضع لرقابة ضعيفة على سلطتها.

على الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة:

- الطلب من لجنة التحقيق الدولية نشر تقرير خاص حول الجرائم المرتكبة في منطقة الشمال الغربي من سوريا الخاضعة للسيطرة التركية وتقديم إحاطة لمجلس الأمن الدولي؛
- فرض عقوبات على الجماعات والأفراد المسلحين مثل أبو عمشة، وحميدو الجحيشي، وألوية صقور الشام، والجبهة الشامية، والفصائل الأخرى التي تشكل الجيش الوطني السوري والمسؤولة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛
- على تركيا وروسيا وقف التمويل والتجنيد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق شركات عسكرية مثل شركة سادات ومجموعة فاجنز، للجماعات والأفراد السوريين المسلحين للقتال كمرتزقة في الخارج.